مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

مجلة الدراسات اللغوية

المجلد السابع عشر – العدد الأول – (المحرم ـ ربيع الأول ١٤٣٦هـ/ نوفمبر ـ يناير ٢٠١٥م)

فصلية محكمة تعنى بدراسة النحو والصرف واللغويات والعروض

- الشواهد الحديثية في الدرس الصرفي
- نظرية السياق في المدونة اللسانية
- بحر السلسلة: دراسة عروضية تأصيلية جديدة
- التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية في أستراليا: دراسة حالة
- تقويم برامج تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

مجلة الدراسات اللغوية

رئيس التحرير
تركي بن سهو العتيبي

مدير التحرير
خالد بن سعود العصيمي

فصلية محكمة تصدر عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

المجلد السابع عشر – العدد الأول – (المحرم ـ ربيع الأول ١٤٣٦هـ/
نوفمبر ـ يناير ٢٠١٥م)

ردمد: ٨٥١٣-١٣١٩
الإيداع: ٢٠/٩٨٢

المحتويات

- الشواهد الحديثية في الدرس الصرفي
سعيد محمد عبد الرب العَوَادي ٥
- نظرية السيا في المدونة اللسانية
مختار درقاوي ٧٧
- بحر السلسلة: دراسة عروضية تأصيلية جديدة
عمر خلوف ١١١
- التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية في أستراليا:
دراسة حالة
محمود بن عبدالله عبدالعزيز المحمود ١٦٧
- تقويم برامج تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها
هداية هداية إبراهيم الشيخ علي ٢١٩

عنوان المراسلة

مجلة الدراسات اللغوية
ص.ب ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣ المملكة العربية السعودية - ناسوخ ٤٦٥٩٩٩٣
Journal of Linguistic Stuies
P.O. Box 51049 Riyadh 11543 Saudi Arabia - Fax:4659993
البريد الإلكتروني
arabic1433@gmail.com

هيئة التحرير:

صالح بن حسين العايد
صالح بن سليمان العمير
عبدالرحمن بن محمد العمار

الهيئة الاستشارية للتحرير:

- إبراهيم بن سليمان الشمسان — أستاذ النحو في جامعة الملك سعود.
- أمين عبدالله سالم — أستاذ النحو في كلية اللغة العربية المنوفية.
- سعد عبدالعزيز مصلوح — أستاذ اللسانيات في جامعة الكويت.
- سليمان بن إبراهيم العايد — أستاذ علم اللغة في جامعة أم القرى.
- صلاح الدين صالح حسنين — أستاذ علم اللغة في جامعة بني سويف.
- عبد الرزاق بن فراج الصاعدي — عميد كلية اللغة العربية في الجامعة الإسلامية.
- عبد العلي الودغيري — أستاذ اللغويات في جامعة محمد الخامس.
- علي أبو المكارم — عميد كلية دار العلوم جامعة القاهرة سابقاً.
- عياد بن عيد الثبيتي — أستاذ النحو في جامعة أم القرى.
- محمد أحمد الدالي — أستاذ النحو في جامعة الكويت.
- محمد بن حسن باكلا — أستاذ علم اللغة في جامعة الملك سعود.
- محمد بن يعقوب تركستاني — أستاذ علم اللغة في الجامعة الإسلامية.

ضوابط النشر:

١. أن يكون البحث ضمن اختصاصات المجلة، وهي: الدراسات النحوية والتصريفية واللغوية واللسانية والعروضية.
٢. ألا يزيد البحث على خمسين صفحة.
٣. ألا يكون البحث منشوراً، أو مقدماً للنشر في مجلة أخرى.
٤. أن يكون البحث مطبوعاً على ورق (A4).
٥. دقة التوثيق والتخريج، وأن تكون هوامش كل صفحة أسفلها.
٦. أن يكون البحث مذيلاً بالمراجع كاملة البيانات.
٧. أن يكون البحث باللغة العربية.
٨. أن يكون البحث متسماً بالأصالة، وفيه جدة وابتكار.
٩. أن يقدم الباحث من بحثه ثلاث نسخ وملخصاً له.
١٠. لا تعاد البحوث إلى أصحابها سواء أقبلت أم لم تقبل.

- تخضع البحوث التي تقدم إلى المجلة للفحص العلمي من قِبل متخصصين ترشحهم هيئة التحرير.

كل ما ينشر في المجلة يعبر عن رأي كاتبه

البحوث والدراسات

الشواهد الحديثيَّة في الدرس الصرفي

سعيد محمد عبد الرب العَوَادي

أستاذ مساعد بقسم اللغة العربية - كلية التربية بشبوة / جامعة عدن

عبد الله صالح عمر بابعير

أستاذ بقسم اللغة العربية - كلية الآداب / جامعة حضرموت

ملخــص

وقف البحث على طائفة من الشواهد الحديثيَّة الصرفيَّة في كتب النحو والصرف، المتقدِّمة منها والمتأخِّرة، فانتهى إلى أنَّ منها ما يعضدُ توجيهاً صرفيّاً عُرِف عند الجمهور بالقلَّة أو الشذوذ، على نحو ما ورد في مسألة إبدال التاءِ من الواو في: (اتَّزر)، ومجيء اسم الفاعل من الرباعي (أفْعَلَ) على وزان (مُفعَل) بفتح العين، وحذف بعض حروف الكلمة اكتفاءً بما بقيَ منها، ومنها ما جاء مُطَّرِداً في القياس، شاذّاً في الاستعمال، كمجيء الفعل الماضي (وَدَعَ) وتصريفاته، ومنها ما جاء من الشواهد منتصراً للمذهب الكوفي، كدلالة التصغير على التعظيم، وغير ذلك مِمَّا نجده مبسوطاً في مسائل هذا البحث.

وقد بلغ عددُ الشواهدِ الحديثيَّة الصرفيَّة المستشهَدِ بها في كتب النحو والصرف، التي جُمِعَتْ في هذا البحثِ ثمانيةً وأربعين شاهداً، يُزاد عليها أربعة عشر شاهداً من الأحاديث والآثار التي وقف عليها الباحثانِ من مصادر الحديث وشروحه وغريبه. تسند الأحاديث المستشهَدَ بها، وتُقَوِّي الاستدلال بها، لتصيرَ عدةُ الشواهد الحديثية في هذا البحث اثنينِ وستينَ شاهداً.

مَدخَــل:

يجنحُ النحويون في قضيَّة الاستشهادِ عامَّة إلى الاستدلال بشواهد القرآن الكريم، والشعر، ويقلُّ عندهم الاستدلالُ بشواهد الحديث الشريف؛ لِشُبَهٍ يذكرها النحويون المتأخِّرون في باب السَّماعِ، والأمرُ كذلك في شواهد الصرف؛ لذا أراد البحث أن يستجليَ هذا الأمرَ بالرجوع إلى المصادر النحويَّة والصرفيَّة المتقدِّمة منها والمتأخِّرة؛ لمعرفة مقدار الشواهد الحديثيَّة الصرفيَّة فيها، وتأصيل هذه الشواهد وتخريجها، ودراستها.

وتكمن أهميَّة هذا البحث – من وجهة نظر الباحثَينِ– في تنوُّع المسائل الصرفيَّة التي جاءت عليها الشواهدُ الحديثيَّة، وندرة بعض الصيغِ الواردِ فيها الاستشهادُ، وانفراد بعض الصيغ المستدلِّ عليها بشواهدَ حديثيَّةٍ فقط، يُزادُ على ذلك أنَّ الدراسات التي عُنِيَت بالشواهد تكادُ تنحصرُ في الشواهد النحويَّة، وقلَّما نجد اهتماماً بالشواهد الصرفيَّة؛ أمَّا الشواهد الحديثيَّة الصرفيَّة فلا يكاد الدارسُ يظفر بشيءٍ منها، لذا جاءت هذه الدراسة لتوجيه الأنظار إلى هذا الجزءِ من الشواهد الذي يُغني الدرسَ الصرفيَّ، ويُعرِّفُ بكثير من الإمكانات الاستعمالية التي يُحكمُ عليها بالندرة، أو الشذوذ، أو عدم الجواز.

والحديثُ في الاصطلاحِ هو: «ما أُضيفَ إلى النَّبيِّ ﷺ من قولٍ، أو فِعلٍ، أو تقريرٍ، أو صِفَةٍ خَلْقِيَّةٍ أو خُلُقِيَّة»(١)، ويُطلَقُ كذلك على: «قول الصحابيِّ، وفِعْلِه، وتقريره، وعلى قولِ التابعيِّ، وفعلِه، وتقريرِه»(٢)؛ لذا اتَّسع مدلول الحديث في البحثِ ليشمل أحاديث النبيِّ ﷺ وأقوالَ الصحابة والتابعين، على نحوِ ما هو معهودٌ عند النحويين(٣).

(١) السُنَّة قبل التدوين ص ٢٢. وينظر شرح نخبة الفكر ص ١٥٦، و توجيه النظر ١/ ٤٠.

(٢) مقدمة في أصول الحديث ١/ ٣٣.

(٣) ينظر دراسات في العربيَّة وتأريخها، ص ١٦٧.

وجاءت قضايا هذا البحث، مِمَّا أمكَنَ جمعُه من شواهد الحديث الصرفيَّة، موزَّعةً على المسائل الآتية: (الإبدال بين حروف الكلمة، والتناوب بين الصيغ الصرفيَّة، والنسَب، والتصغير، وصِيَغ الجموع، والإسقاط من أصل الكلمة، ونَقْل الحركات، وتصريف بعض الأفعال، وأبنية المصادر وأبنية الأسماء غير المصادر، ومسائل تصريفية أخرى متفرقة).

الدراسات السابقة

تنقسم الدراساتُ النحويةُ الحديثةُ التي عُنِيَتْ بالحديثِ الشريفِ على قِسمَينِ: القسمُ الأولُ تناولَ فيه الدارسونَ قضيَّةَ الاستشهادِ بالحديثِ النبويِّ الشريفِ، ومَوقِفَ النحويين منه، جاءت تلك الدراساتُ بين كُتُبٍ مؤلَّفةٍ – قَصَرَ مؤلِّفُوهَا الحديثَ فيها على قضيَّةِ الاستشهادِ بالحديث الشريف، وذِكْرِ نماذجَ لما استدلَّ به النحويون المتقدِّمون من أحاديثَ وآثارٍ لقضايا نحويَّةٍ وصرفيَّة ولغويَّة، وموقفِ مؤلِّفيها من هذه القضيَّة، منها: (الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللُّغَويَّةِ والنحويَّةِ) لمحمد ضاري حمادي، و(موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف) لخديجة الحديثي، و(النحاة والحديث النبوي) لحسن موسى الشاعر، و(السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي) لمحمود فجَّال، فضلاً عن الكتب التي عالجت هذا الموضوعَ غيرَ مستقلٍّ، على نحو ما عليه كتابُ (دراسات في العربية وتأريخها) لمحمد الخضر حسين، و(في أصول النحو) لسعيد الأفغاني، و(الشواهد والاستشهاد في النحو) لعبد الجبار علوان النايلة – وبحوثٍ منشورة، من أهمِّها: (الاستشهاد بالحديث في اللغة) لمحمد الخضر حسين [مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ج ٣، ١٩٣٦م]، و(نظرة في النحو) لطه الراوي [مجلة المجمع العلمي بدمشق م١٤]، و(النحاة والاستشهاد بالحديث) لعلي النجدي ناصف [مجلة البحث العلمي والتراث الإسلامي بجامعة أم القرى ع ٣،

١٤٠٠هـ]، و(احتجاج النحويين بالحديث) لمحمود حسني محمود [مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ع ٣، ١٩٧٩م]، و(الحديث النبوي مصدر من مصادر النحو) لأحمد الهنداوي حرفوش [مجلة أضواء الشريعة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ع ٧، ١٣٧٥هـ].

والقِسْمَ الآخَرُ تناول فيه الباحثون بالدرسِ والتحليلِ الشواهدَ الحديثيَّةَ التي جاءت في كُتبِ النحويين المتقدِّمين موزَّعةً على أبواب النحو، ومِنْ أهمِّ مصنَّفات هذا القسم:

– (الحديث النبوي في النحو العربي) لمحمود فجَّال، الذي جَمَعَ في كِتَابِه الأحاديثَ المستَشهَدَ بها في شروح الألفيَّة، ثُمَّ درسَها على وَفْقِ مسائلِ النحو المستدلِّ لها بالأحاديث المذكورة، فضلاً عن حديثِه المُسْهَبِ في فصول الكتابِ الأولى في قضيَّةِ الاستشهادِ بالحديث، والكتاب – على أهميَّته – مقصورٌ على الشواهدِ الحديثيَّة في الدرسِ النحويِّ، وهو ما يشي به عنوانُ الكتاب، وليس فيه من شَواهدِ الصرفِ ممَّا نحنُ بسبيلِ دراستِه في هذا البحثِ سِوَى ستَّةِ شَواهدَ. فضلاً عن قَصْرِه الدراسةَ على شواهدِ شروحِ الألفيَّة.

– (ارتكازُ الفكرِ النَّحويِّ على الحديثِ والأثَرِ في كتابِ سيبويه) لمحمود فجَّال أيضاً، جمع فيه ما رأى أنَّه شَواهدُ حَديثيَّةٌ استدلَّ بها سيبويه لمسائلَ نحويَّة، والكتابُ مقصورٌ على دراسة الأحاديثِ والآثارِ في كتابِ سيبويه، وليس فيه مِن شَواهدِ الصرفِ سِوى أربعةِ شَواهدَ.

– (الشواهد الحديثيَّة عند نحويي مِصرَ والأندلُسِ) وهو أطروحةُ دكتوراه لسعيد محمد عبدالرب العوادي، والكتابُ – كسابِقَيْه – مقصورٌ على الشواهد الحديثيَّة النحويَّة، وليس فيه شيءٌ من شواهدِ الحديثِ الصرفيَّة.

وبالجملة نجد أنَّ الباحِثَينِ لم يقِفَا على كتابٍ أو بحثٍ تَصدَّى لدراسة الشواهدِ

الحديثيَّةِ الصرفيَّةِ مُستقِلَّةً عن الشواهد النحويَّة، على نحو ما عليه الأمرُ في هذا البحث، يزُادُ على ذلك ما أضافه الباحثان من شواهد قرآنيَّة وحديثيَّةٍ، تُقَوِّي استعمال بعضِ المسائل التي حُكِم عليها بالقلَّة والندرة، وتُكَثِّرُ شواهدها، فضلاً عن اتساع مجال البحث فيه ليشمل أهمَّ المدوَّنات النحويَّة والصرفيَّة المتقدِّمة.

المسائل الصرفية المُستَشْهَد لها بالأحاديث النبوية

١ : الإبدال بين حروف الكلمة :

١ / ١ : إبدال الهمزة تاءً :

[١] قول النبيِّ ﷺ : « وإنْ كَانَ قَصيراً فَليَتَّزِرْ به »(١).

[٢] قول عائشة (رضي الله عنها) : « كَانَتْ إحدَانَا إذا كانَتْ حَائِضاً فَأرَادَ رَسُولُ الله ﷺ أن يُبَاشِرَها أمَرَها أن تَتَّزِرَ »(٢).

[٣] قول عائشة (رضي الله عنها) : « كانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يأمُرُني إذا حِضْتُ أن أتَّزِرَ »(٣).

يشترط الصرفيون لإدغام فاء (افتعل) في التاء التي بعدها أن تكون (الفاء) واواً أوياءً، حينئذٍ تُقلبُ الفاءُ تاءً، وتُدغمُ في التاء التي بعدها(٤) نحو : اتَّصلَ، واتَّسرَ، واتَّقى، إذ الأصلُ فيها : اوْتَصَلَ، وايْتسَرَ، واوْتقَى، على ألاَّ تكونَ الياءُ بدلاً

(١) موطَّأ مالك ٢ / ١٩٤، وثمَّة حديث آخر في سنن أبي داؤد ١ / ١٦١، (طبعة الألباني) يجري فيه لفظ الشاهد على ما ورد في الموطَّأ

(٢) صحيح البخاري ١ / ٨٣.

(٣) برواية (أتَّزر) في مسند أحمد ٤٢ / ٤٨٨، وصحيح البخاري ١ / ٨٢، وفي موضع آخر (فاتَّزرت) ١ / ٨٣، قال ابن حجر : « (فاتَّزر) كذا في روايتنا وغيرها بتشديد التاء المثنَّاة بعد الهمزة » فتح الباري ١ / ٤٠٣-٤٠٤. وهذه الروايات مجتمعةً يتحقق بها الشاهد، وفي هامش صحيح البخاري ١ / ٨٣ : (تأتزر) من غير اليونينيَّة.. انتهى، ولا شاهد فيها.

(٤) ينظر التفصيل في كتاب سيبويه ٤ / ٢٣٩، والتكملة ص ٥٥٧، وشرح التصريف ١ / ٣٤٩ وما بعدها، وشرح شافية ابن الحاجب ٣ / ٨٣، والممتع ص ٢٥٥ وما بعدها، والبحر المحيط ١ / ٣٥٤، وتوضيح المقاصد ٣ / ٢٦٢، وأوضح المسالك ٤ / ٣٨٣.

من الهمزة، فإنَّ الياءَ المُبْدَلَةَ من الهمزةِ لا تُقلبُ تاءً كما في: ايتمَرَ، إذ الأصل فيها: ائْتَمَرَ[1] وأشكل الإدغام في (لتَّخَذْتَ) في قوله تعالى: ﴿**قَالَ لَوْ شِئْتَ لاتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا**﴾[2] فقرأها نافعٌ وابنُ عامر، وعاصمٌ، وحمزةُ، والكسائيُّ، وابنُ جعفر، بهمزة وصلٍ وتشديد التاء. وقرأها أبوعمرٍو، وابنُ محيصن، ويعقوبُ، واليزيديُّ، والحسنُ، وابنُ مسعود، وقتادةُ: (لَتَخِذْتَ) بتاء مخفَّفة، وخاءٍ مُعجَمةٍ مكسورة[3]، وفي توجيه القراءتين أقوال[4]:

– التاءُ الأولى في (لاتَّخذت) أصليَّة، والثانية تاء الافتعال، فأصل الفعل: (تَخِذَ)، مَثَلُهُ في ذلك مَثَلُ: تَبِعَ، واتَّبعَ، وهي لغة نسبها ابنُ جرير الطبري إلى هذيل[5]، قال ابنُ جنِّي: «فأما قولهم: اتَّخذت فليست تاؤه بدلا من شيءٍ، بل هي فاء أصليه بمنزلة اتَّبعت من تَبِع»[6]، وهو قول أبي علي الفارسي[7]، وتؤيِّده عنده قراءة أبي عمرٍو المذكورة آنفاً، إذ جاء فيها الفعلُ على أصله مُخفَّفاً (لتَخِذْتَ)، واستدلَّ لها أبوعليٍّ بقول الممزَّق العبدي:

---

(١) ينظر شرح شافية ابن الحاجب ٣ / ٨٣، وتوضيح المقاصد ٣ / ٢٦٢، وأوضح المسالك ٤ / ٣٨٣.

(٢) سورة الكهف، من الآية ٧٧. والحقُّ أنَّ الإدغام في هذا الفعل وتصاريفه مطَّرِدٌ في القرآن الكريم من ذلك قوله تعالى: ﴿**وَاتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى**﴾ سورة البقرة، من الآية ١٢٥، وقوله تعالى: ﴿**وَاتَّخَذُوا مِن دُونِ اللَّهِ آلِهَةً لِيَكُونُوا لَهُمْ عِزًّا**﴾ سورة مريم الآية ٨١، وقوله تعالى: ﴿**وَإِن يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ لا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلاً وَإِن يَرَوْا سَبِيلَ الْغَيِّ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلاً**﴾ سورة الأعراف، من الآية ١٤٦، وقوله تعالى: ﴿**وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ**﴾ سورة البقرة، من الآية ٥٤، وإنَّما قلنا: أشكل الإدغام في (لاتَّخذت) في سورة الكهف لأنَّها الآية التي وردت فيها قراءتان لـ (لاتَّخذت) تضعيفاً وتخفيفاً، وأثير فيها جدلٌ في حقيقة الإدغام كما هو مبيَّنٌ في المتن.

(٣) ينظر الحجَّة ٥ / ١٦٣، و الكافي في القراءات ص١٥٠، واتحاف فضلاء البشر ص ٣٧١، ومعجم القراءات ٥ / ٢٧٨–٢٧٩.

(٤) ينظر التفصيل في البحر المحيط ١ / ٣٥٤، وروح المعاني ١٦ / ٧.

(٥) ينظر تفسير الطبري ١٥ / ٣٥٢.

(٦) الخصائص ٢ / ٢٨٧.

(٧) ينظر الحجَّة ٥ / ١٦٣، والخصائص ٢ / ٢٨٧، والبحر المحيط ١ / ٣٥٤

وَقَد تَخِذَتْ رِجْلي لَدَى جَنْبِ غَرْزِهَا نَسِيفاً كَأُفْحُوصِ القَطَاةِ المُطَرَّق(١)

وقول الآخر:

ولا تُكْثِرَنْ تَخِذَ العِشَارِ فإنَّها تُريدُ مَبَاءاتٍ فَسِيحاً بِناؤهَا(٢)

ووافقه في ذلك أبو حيَّان(٣).

– التاءُ الأولى في (اتَّخذْتَ) مُبدَلَةٌ من الهمزة، فأصل الكلمة (أَخَذَ)، أُبدِلَت الهمزةُ تاءً، ثُمَّ أُدغِمَت في تاء الافتعال، وهو قول أبي إسحاق الزجَّاج(٤)، ووافقه جامع العلوم الباقولي(٥)، والبغداديون(٦)، وذكروا لذلك ألفاظاً هي: اتَّهل، من الأهل، واتَّمَنَ، من الأمانة، واتَّزر، من الإزار(٧). ومِمَّا جاء عليها من الشواهد قراءةُ مَنْ قرأ قوله تعالى: ﴿**فَلْيُؤَدِّ الَّذِي اؤْتُمِنَ أَمَانَتَهُ**﴾(٨)، قرأها عاصم في شاذِّه (الَّذِتُّمِنَ)، بإبدال الهمزة تاءً، وإدغامها في تاء الافتعال(٩)، ومِمَّا جاء منه في الشعر قول الشاعر:

(١) الأصمعيَّات ص ١٦٥، ومجاز القرآن ١/ ٤١١، والخصائص ٢/ ٢٨٧. وبلا نسبة في الحجَّة ٥/ ١٦٣، وتفسير الطبري ١٥/ ٣٥٢

(٢) هذا البيت أورده أبو حيان في البحر المحيط ١/ ٣٥٤ غيرَ منسوبٍ، و لم أقف على قائله.

(٣) ينظر البحر المحيط ١/ ٣٥٤.

(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٣/ ٣٠٧، والخصائص ٢/ ٢٨٧. وفي العين: «ويُقالُ: الاتِّخاذُ مِنْ (تَخِذَ يتخَذُ تَخْذاً)... أُلزِمَتِ التاءُ كأنَّها أصليَّة، والأصلُ مِن الأَخْذ» ٤/ ٢٩٨. وينظر تهذيب اللغة ٧/ ٥٣٠.

(٥) ينظر الاستدراك ص ٩٤، ٩٥، وتنظر حاشية المحقق محمد الدالي على الاستدراك رقم (٣) ص ٨٩ وما بعدها ففيها كلام نفيس في المسالة.

(٦) ينظر الخصائص ٢/ ٢٨٧، وشرح شافية ابن الحاجب ٣/ ٨٣، و البحر المحيط ١/ ٣٥٤، وتوضيح المقاصد ٣/ ٢٦٢، والتصريح ٢/ ٧٠٤.

(٧) ينظر توضيح المقاصد ٣/ ٢٦٢، وشرح التصريح ٢/ ٧٠٤.

(٨) سورة البقرة، من الآية ٢٨٣.

(٩) ينظر مختصر في شواذ القرآن ص ١٨، والكشَّاف ١/ ٣٥٦، البحر المحيط ٢/ ٣٧٢، ومعجم القراءات ١/ ٤٢٧.

مَا بَالُ قَومٍ صَديقٍ ثُمَّ لَيسَ لَهُمْ دِينٌ وَلَيسَ لَهُم عَهْدٌ إِذا اتُّمِنُوا(١)

فأبدلت التاء من الهمزة، ثمَّ أُدغمت في تاء الافتعال، إذ أصل الفعل: (أَمِنَ).

وما أنشده ابن الإعرابي:

في دَارَةٍ تُقسَمُ الأزوَادُ بينَهُمُ كَأنَّما أهلُهُ مِنهَا الذي اتَّهَلا(٢)

فأُبدِلَت التاءُ من الهمزة ثمَّ أُدغِمَت في تاء الافتعال، إذ أصل الفعل: (أهل).

– التاءُ الأولى مبدلةٌ من الواو، فأصل الكلمة (وخذ) ثُمَّ أدغمت في تاء الافتعال(٣).

قال الطبري بعد أن أورد الأقوال التي تنازعت هذه المسألة: «والصواب من القول في ذلك عندي أنهما لغتان [يريد (تَخِذَ)، و(اتَّخذَ)] معروفتان من لغات العرب بمعنى واحد، فبأيَّتِهِمَا قرأ القارئُ فمصيبٌ، غيرَ أني أختارُ قراءتَهُ بتشديدِ التاءِ على (لافْتَعَلْتُ)؛ لأنها أفصحُ اللغتين وأشهرُهُما، وأكثرُهما على ألسُنِ العرب»(٤).

وقد انبنى على ما تقدَّم من أقوال في الإبدال المذكور حكمٌ عند أكثر النحويين بضعف إبدال التاء من الهمزة، وأنَّ ما جاء منه من شواهد لهذا الاستعمال إنَّما ورد على لغةٍ رديئةٍ(٥).

غير أنَّ الشواهد الحديثيَّة الثلاثة الأولى المذكورة في صدر هذه المسألة قد جاءت روايتُها على ما عدَّه النحويون ضعيفاً أو رديئاً، إذ جاءت فيه الألفاظ (أتَّزِر،

(١) البيت منسوب إلى قَعنَب بن أم صاحب في شرح شافية ابن الحاجب ٤/ ١٣٨، وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ٢٨٧، وإيضاح شواهد الإيضاح ٢/ ٥٩٧.

(٢) البيت بلا نسبة في الخصائص ٢/ ٢٨٧، وإيضاح شواهد الإيضاح ٢/ ٥٩٧.

(٣) ينظر الاستدراك ص ٩٣، والبحر المحيط ١/ ٣٥٤، وتوضيح المقاصد ٣/ ٢٦٣.

(٤) تفسير الطبري ١٥/ ٣٥٢.

(٥) ينظر الخصائص ٢/ ٢٨٧، البحر المحيط ٢/ ٣٧٢.

فليتَّزِر، وتَتَّزِر)، وأصل الفعل فيها (أزرَ) من الإزار، وكان القياس أن يُقال: (أْتزر، وفليأْتزِرْ، وتأتَزِر) غيرَ أنَّ الهمزةَ فيها قُلبت تاءً، وأُدغمت في تاء الافتعال، قال ابن مالك بعد أن أورد الحديث الثاني: «وقد يُشَبَّهُ هذا النوعُ بما فاؤهُ واوٌ أوياءٌ، فتجيء بتاءٍ مشدَّدةٍ قبل العين، لكنَّه مقصورٌ على السماعِ، كاتَّزر، واتَّكل»(١)، قال الكرماني: «فإن قُلتَ: لا يجوزُ الإدغامُ فيه عند التصريفي، قاله صاحب المفصَّل، وقول مَن قال (اتَّزر) خطأ، قُلتُ: قولُ عائشةَ، وهي من فصحاء العرب، حجَّةٌ في جوازه، فالمُخَطِّئُ مُخطِئٌ، أو إنَّهُ وَقَعَ من الرواة عنها»(٢). وذكر الحديثين الأوَّلَ والثالثَ المراديُّ، ووافق ابنَ مالكٍ في ما ذهب إليه(٣).

على أنَّ في الحديث النبوي الشريف ما يُكَثِّر شواهدَ هذا الاستعمال، فقد جاءت طائفةٌ من الأحاديث الشريفة بروايات صحيحة للفعل (اتَّزر) على النحو الآتي:

[٤] قول الرجل للنبي ﷺ: (... فَقُلْتُ أَيْنَ أَتَّزِرُ ؟ فَأَقْنَعَ [أي: النبي ﷺ] ظَهْرَهُ بِعَظْمِ سَاقِهِ، وَقَالَ: هَاهُنَا اتَّزِرْ)(٤).

[٥] قول جابر بن عبد الله رضي الله عنهما: (فأشار إِليَّ [يريد النبيَّ ﷺ] أنْ أتَّزِرَ بِها)(٥).

[٦] قول أبي هريرة: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُرَى عَضَلَةُ سَاقِهِ مِنْ تَحْتِ إِزَارِهِ إِذَا اتَّزَرَ)(٦).

(١) شواهد التوضيح ص ٢٣٨-٢٣٩، وينظر التصريح ٢/ ٧٠٤.
(٢) شرح الكرماني ٣/ ١٦٥، وينظر تحفة الأحوذي ١/ ٣٥٠، وقول الزمخشري في المفصَّل ص ٥٢٤.
(٣) ينظر توضيح المقاصد ٣/ ٢٦٢.
(٤) مسند أحمد ٢٥/ ٣٠٩.
(٥) سنن أبي داؤد ١/ ٢٤٢.
(٦) مسند أحمد ١٤/ ٣٢٦.

[٧] قول عائشة رضي الله عنها: (كُنْتُ أَتَّزِرُ وَأَنَا حَائِضٌ فَأَدْخُلُ مَعَ رَسولِ اللهِ ﷺ لِحَافَهُ)(١).

[٨] قول ابن عبَّاس رضي الله عنهما: (رَأيتُ رَسُولَ الله ﷺ يَتَّزِرُ هَذِهِ الإِزْرَةَ)(٢).

[٩] ومن شواهد (اتَّمَنَ) قولُ أبي الدرداء في أبي ذرٍّ: (فَإِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يتَّمِنُهُ حِينَ لا يَتَّمِنُ أَحَداً)(٣).

ومن شواهده في الشعر قول الأخطل:

إِذَا اتَّزرَ الحَادِي الكَمِيْشُ وَقَوَّمَتْ سَوَالِفَهَا الرُّكْبَانُ والحَلَقُ الصُّفْرِ(٤)

وقول الراجز:

قد عَلِمَتْ خَوْدٌ بساقَيها القُفَرْ
لَتُرْوَيَنْ أو لَتَبِيدَنَّ الشُّجُرْ
أوْ لأرُوْحَنْ أُصُلاً لا أتَّزِرْ(٥)

ومِمَّا يُستأنسُ به من شعر أبي تمَّام قولُه:

هَذَا ولَمْ يَتَّزِرْ لِلحَرْبِ دَيْدَنَهُ فَأيُّ قِرْنٍ تَرَاهُ حِينَ يَشتَمِلُ(٦)

قال ابن منظور: «ويجوزُ أن يقولَ اتَّزَرَ بالمِئزَرِ أيضاً، فِي مَن يُدغِمُ الهَمْزَةَ في التَّاءِ، كَمَا تَقُولُ: اتَّمَنْتُهُ، والأصلُ: ائتَمَنتُه»(٧)، وقال في موضع آخر: «و(اتَّمَنَهُ) عَن ثَعْلَبٍ وهِيَ نَادِرَةٌ»(٨).

---

(١) مسند أحمد ٤٢ / ٣٢١، وسنن الدارمي ١ / ٦٩٩.

(٢) سنن النَّسَائي الكبرى ٥ / ٤٨٤.

(٣) تهذيب الآثار ٣ / ١٦٠.

(٤) ديوانه ص ١٢٧.

(٥) غير منسوب في جمهرة اللغة ٢ / ٧٨٥، والبيتان الأول والثاني في لسان العرب (غفر) ٥ / ٢٧.

(٦) ديوانه بشرح التبريزي ٤ / ٥٢٨.

(٧) لسان العرب (أزر) ٤ / ١٦.

(٨) المصدر السابق (غفر) ٥ / ٢٧.

وبالجملة فإنَّ هذه اللغةَ قليلة، ولكنَّ هذه القلَّةَ لا تَقدَحُ في فصاحتها؛ لصحَّة الشواهد التي جاءت عليها، وما أحسبنا مُخطئينِ الجادَّةَ إن قلنا: إنَّ مَن استعمل (اتَّزر) وتصريفاتها بدلاً من (ائْتَزر) وتصريفاتها أراد الخفَّةَ؛ فإنَّ الانتقالَ من الهمزة إلى التاء المشدَّدة أخفُّ في النُّطقِ من الانتقال من الهمزةِ إلى الهمزة إلى التاء، والعرب تَكْرَهُ اجتماعَ الهمزتين، يقول ابن جني: «وإنَّما لم تجتمع الفاءُ والعين، ولا العين واللاَّم همزتينِ؛ لثِقَلِ الهمزة الواحدة ... فإذا كُرِهَتِ الهمزةُ الواحدةُ فهم باستكراه الثِّنتينِ ورفضهما – ولاسيَّما إذا كانتا مُصطحِبتَيْنِ غيرَ مُفترِقَتَيْن فاءً وعيناً أو عَيناً ولاماً – أحرى»[1]، وإيثار الخفَّة بعدُ سبيلٌ مطروقٌ في العربيَّة.

١ / ٢ إبدالُ الياءِ ألفاً

[١٠] قول أمِّ سَلَمَةَ (رضي الله عنها): (إنَّ امرَأةً كَانَت تُهَرَاقُ الدِّمَاءَ)[2].

أشكلَ مجيء (الدماء) منصوباً بعد الفعل (تُهَرَاق) في الحديث المذكور في صدر هذه المسألة، فجاء في توجيهه أقوال[3]، منها ما نُحيَ في توجيهه منحًى صرفيّاً، فقيل: إنَّ (الدماء) مفعولٌ به منصوبٌ لتضمين الفعل (تُهَرَاقُ) المبنيِّ لِما لم يُسَمَّ فاعلُه معنى الفعل (تُهرِيقُ) المبني للمعلوم، أي: إنّه قد حصل إعلالٌ بالقلبِ في (تهراق) فقُلِبَت الفتحةُ كسرةً، والياءُ ألِفاً وهو قول السهيلي[4]، وابن هشام[5]، قال السهيلي: «(الدماء) مفعولٌ بالإراقة، والمعنى: تهريقُ الدماءَ،

(١) سر صناعة الإعراب ١ / ٧١.

(٢) موطَّأ مالك ١ / ٦٢، وسنن أبي داؤد ١ / ١٢١، وسنن البيهقي الكبرى ١ / ٣٣٣.

(٣) تنظر هذه الأقوال، وتفصيل القول في المسألة في الشواهد الحديثية عند نحويي مصر والأندلس ص ١٦٤.

(٤) ينظر أمالي السهيلي ص ٧٣.

(٥) ينظر مغني اللبيب ٥ / ٤٠١.

ولكنَّ العرب تعدل بالكلمة إلى وزن ما هو في معناها، وهي في معنى (تُستَحاض) على وزن مالم يُسمَّ فاعله، والتي تُهريق الدماء هي التي تُستَحاض، ولايجوزُ أن يُقَال: هي تُهَرَاقُ الماءَ والخلَّ لعدم هذا المعنى فيه »(١).

١ / ٣: الإبدال للازدواج:

[١١] قول النبيِّ ﷺ: (ارجِعْنَ مأزوراتٍ غَيرَ مأجوراتٍ)(٢).

[١٢] قول النبيِّ ﷺ: (لاَ دَرَيْتَ و لا تَلَيْتَ)(٣).

استدلَّ ابنُ جنِّي بأوَّل الشاهدَين على إبدال واو (موزورات) همزةً؛ إذ هو من الوِزْر، وعلَّله بالتخفيف(٤)، قال: « وقال الكوفيون: إنَّما أريد به ازدواج الكلام لقوله (مأجورات)، وهو قولٌ أيضاً »(٥)، وعلى إرادة الازدواج والإتْباع حمله أيضاً النحَّاسُ، وابن عصفور، وأبو حيَّان، وابنُ هشام، وابن عقيل، والشاطبي، والسيوطي(٦)، قال ابن قتيبة: « قال الفرَّاءُ وغيره: العربُ إذا ضَمَّتْ حرفاً إلى حرفٍ فَرُبَّما أجرَوْهُ على بِنْيَتِه، ولو أُفرِد لتَرَكُوه على جِهَتِه. مِنْ ذلك قولهم: (إنِّي لآتِيْه بالغَدايا والعَشايا) فجمَعُوا الغداةَ غدايا، لـمَّا ضُمَّت إلى العشايا »(٧) وقال النووي: « وهذا الإتباعُ كَثيرٌ فى كَلامِ العَرَبِ، وهو من فصيحه »(٨).

(١) أمالي السهيلي ص ٧٣.

(٢) مصنَّف عبد الرزَّاق ٢ / ٤٥٧، وسنن ابن ماجة ١ / ٥٠٢، وسنن البيهقي الكبرى ٤ / ٧٧، وكشف الخفاء ١ / ١١٧، والسلسلة الضعيفة ٦ / ٢٤٣.

(٣) مسند أحمد ١٩ / ٢٩٠، وصحيح البخاري ٢ / ١١٣، وبرواية « لا دَرَيتَ و لا أتَلَيتَ » في سنن النسائي الكبرى ١ / ٦٥٩.

(٤) ينظر سر صناعة الإعراب ٢ / ٦٦٩، والمحتسب ٢ / ٣٣٢.

(٥) سر صناعة الإعراب ٢ / ٦٦٩.

(٦) ينظر على الترتيب إعراب القرآن ٤ / ٩٠، والتذييل والتكميل ٢ / ١٥٨، وارتشاف الضرب ٥ / ٢٣٧٧، ومغني اللبيب ٦ / ٦٦٨، والمساعد ٢ / ١٠٤، والمقاصد الشافية ٩ / ٢٢٤، و همع الهوامع ٣ / ٢٥١.

(٧) أدب الكاتب ص ٦٠٠.

(٨) شرح النووي ١ / ١٨٧.

واستدلَّ بالشاهد الحديثي الآخَرِ ابنُ مالك، وأبو حيَّان، والمرادي، وابن عقيل، وناظر الجيش، والدماميني، والسيوطي(١)، على إبدالِ الواو في (تَلَوْت) ياءً؛ طلباً للمشاكلة مع (دَرَيْت)، فقال: (ولا تَلَيْت).

٢ : التناوب بين الصيغ الصرفيَّة:

تقع بعض الصيغ الصرفيَّة في العربيَّة، في مواقع صِيغٍ أخرى، فتأخذُ حكمَ الصيغة التي وقعت موقعَها، في الدلالة(٢)، ويسمِّي ابنُ فارسٍ ذلك التعويضَ(٣)، قال: «من سنن العرب التَّعْوِيض، وهو إقامة الكلمة مقامَ الكلمة ... ومن ذلك: وضعُهم فَعِيلاً في موضع مُفْعَل نحو: أمرٌ حكيم، بمعنى مُحكَم، ووضعهم فَعِيلاً في موضع مُفْعِل، نحو: عذابٌ أليم بمعنى مُؤلِم .... ومن ذلك: وضعُهم مفعولاً بمعنى فاعل، كقوله جلّ ثناؤه: ﴿ **حِجَابًا مَّسْتُورًا** ﴾(٤) أي: ساتراً، وقيل: مستوراً عن العيون، كأنَّه أُخْذَةٌ لا يحسُّ بها أحد »(٥)، فكلُّ مثالٍ من الأمثلة المذكورة يمثِّلُ صيغتين صرفيتين لمعنيين مختلفين، تأخذ إحداهما معنى الأخرى، على أنَّ مِنَ التبادل بين الصيغ الصرفيَّة تعاوُرَ صيغتين صرفيتين في الباب الواحد (اسم الفاعل، أو اسم المفعول، أو الفعل ...) على معنىً واحد، من ذلك: قول العرب: أورَق الشجر فهو وارِق، وأوْرَسَ فهو وارِس، وأيْفَعَ الغلام فهو يافِع، وأبْقَلَ المكان فهو باقِل(٦)،

(١) ينظر على الترتيب شواهد التوضيح ص ١٣٢، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٣٠، والتذييل ٢ / ١٥٨، وشرح التسهيل للمرادي ص ١٤٧، والمساعد ١ / ٩٠، وتمهيد القواعد ١ / ٤٧٤، وتعليق الفرائد ٢ / ٤٥، وهمع الهوامع ١ / ١٩٩.

(٢) ينظر في تفصيل هذه المسألة والصور التي ترد عليها الاشتقاق ص ٦٩، والصاحبي ص ٣٩٤–٣٩٧، والبرهان ٢ / ١٨٥، و الاتقان ٢ / ١٠٤، وظاهرة النيابة ص ٤١٢ وما بعدها.

(٣) ينظر الصاحبي ص ٣٩٦.

(٤) سورة الإسراء من الآية ٤٥.

(٥) الصاحبي ص ٣٩٦.

(٦) ينظر أدب الكاتب ٦١١ وما بعدها، و ليس في كلام العرب ص ٥٤، والخصائص٢ / ٢٢١–٢٢٢، وظاهرة النيابة ص ٤١٦.

والقياس فيها (مُورِق، ومُورِس، ومُوفِع، ومُبقِل) فَعُدَّ ذلك كلُّه مِن المطَّرِدِ في الاستعمالِ، الشاذِّ في القياس(١)، وهذا ما البحثُ بسبيل معالجته في الشواهد الحديثيَّة التي تنتظمها المسائلُ الآتية:

٢ / ١: التناوُب بين صِيَغِ اسمِ الفاعل:

٢ / ١ / ١: مجيء اسم الفاعل من الثلاثي (فاعِل) في موضع اسم الفاعل من الرباعي (مُفْعِل).

[١٣] قول النبيِّ ﷺ: (مِنْ كُلِّ عَينٍ لامَّةٍ)(٢).

استُدِلَّ بهذا الشاهد الحديثي على مجيء (لامَّة) في موضع (مُلِمَّة)؛ إذ هو من الفعل (ألَمَّ)(٣)، وعُلِّل هذا العدولُ عن الصيغة القياسيَّة بإرادة الإتْباع والازدواج(٤)، وقيل: إنَّ (لامَّة) بمعنى ذاتِ لَمَم، على نحو ما جاء في: أمْحَلَ فهو ماحِل، أي: ذو مَحْلٍ، وأعْشَبَ فهو عاشِب، أي: ذو عُشبٍ، مَثَلُه في ذلك مَثَلُ النسبة الإضافية في: لابِن، وتامِر، أي: ذو لَبَنٍ، وذو تَمْر(٥)، قال أبو عُبيد: «وقد يكون هذا مِن غيرِ وَجهٍ: منها: ألاَّ تُريدَ طَريقَ الفعلِ، ولكنْ تُريد أنهَّا ذاتُ لَمَمٍ فتقول على هذا المعنى: لامَّة»(٦)، وجعل منه قول النابغة:

كِلِيْني لِهَمٍّ يا أُمَيمَةَ نَاصِبِ ... وَلَيْلٍ أُقاسِيهِ بَطِيْءِ الكَواكِبِ(٧)

والقياس أن يقال: مُنصِبٌ؛ لأنَّه من أنْصَبَ، لكنَّه جاء بمعنى ذي نَصَبٍ(٨)،

(١) ينظر أدب الكاتب ص ٦٠٠، والخصائص ١ / ٩٧.

(٢) بلفظ قريب في صحيح البخاري ٤ / ١٧٩، وسنن النسائي الكبرى ٤ / ٤١١.

(٣) ينظر غريب الحديث لابن قتيبة ٣ / ٦٧٣، ودرَّة الغوَّاص ص ٣٠، وهمع الهوامع ٣ / ٢٥١.

(٤) ينظر مصادر الحاشية السابقة.

(٥) ينظر غريب الحديث لأبي عبيد ٣ / ١٣٠، وظاهرة النيابة ص ٤١٦–٤١٧.

(٦) غريب الحديث لأبي عبيد ٣ / ١٣٠. وينظر فتح الباري ٦ / ٤١٠.

(٧) ديوانه ص ٤٠.

(٨) ينظر غريب الحديث لأبي عبيد ٣ / ١٣١.

غير أنَّ الكرماني أجاز أن تكون (لامَّة) في الحديث على بابها من الفعل (لمَّ)، وتكون بمعنى: جامعة الشرِّ للمعيون[١].

٢ / ١ / ٢: مجيء اسم الفاعِل مِن الرباعي (مُفْعِل) في موضِع اسم الفاعِل من الثلاثي (فَاعِل):

[١٤] قول عُمر رضي الله عنه: (إنَّ عَذَابَكَ بِالكافِرينَ مُلْحِقٌ)[٢].

استدلَّ به الشاطبي على مجيء (مُفعِلٍ) في موضع (فاعِلٍ)، قال: « ومنه في القُنوتِ: (إنَّ عَذَابَكَ بالكافِرينَ مُلحِقٌ) أي: لاحِق »[٣]. على أنَّ المعجمات توردُ في مادة (لحق) الفعلين: (لحق، وألحق)[٤]، فلا يكون حينئذٍ مُسوِّغاً لجعلِ مُلحِقٍ في موضع لاحق؛ لجريان (مُلحِقٍ) على فعله الرباعي (ألحقَ) لا الثلاثي (لَحِقَ) .

٢ / ١ / ٣: مجيء اسم الفاعل من الرباعي (أَفْعَلَ) على (مُفْعَل):

[١٥] (ارحَمُوا مُلْفَجِيْكُم)[٥].

القياسُ في صوغ اسم الفاعل من الرباعي (أفعل) أن يكون على وِزان (مُفْعِل)، إلاَّ أنَّ العربية حفِظت لنا ألفاظاً ورد فيها اسم الفاعل من الرباعي (أفْعَلَ) على وِزان (مُفْعَل) بفتح العين، هي: أسْهَبَ فهو مُسْهَبٌ، وأحْصَنَ فهو مُحْصَن، وألْفَجَ فهو مُلْفَجٌ[٦]، وقد استدلَّ ابن خالويه لاسم الفاعل (مُلفَجٌ) بالشاهد الحديثي المذكور في صدر المسألة[٧]، إذ جاء فيه (مُلْفَجِيْكُم) ـ جمعُ (مُلْفَج) ـ مفتوحَ العين.

(١) ينظر شرح الكرماني ١٤ / ٣٠.

(٢) مصنف عبد الرزاق ٣ / ١١١، ومصنف ابن أبي شيبة ١٠ / ٣٨٩.

(٣) المقاصد الشافية ١ / ١٩٩. وينظر لسان العرب (لحق) ١٠ / ٣٢٧.

(٤) ينظر المحكم ٣ / ١١، ولسان العرب (لحق) ١٠ / ٣٢٧.

(٥) النهاية ٤ / ٢٥٩، وفيه: « قاله أبو عمرو » وبرواية « أطعِمُوا مُلفَجَكُم » في غريب الحديث لابن الجوزي ٢ / ٣٢٦، والمُلفَجُ: الفقير، أو الذي أفلس وعليه دَين ينظر لسان العرب (لَفَجَ) ٢ / ٣٥٨.

(٦) ينظر ليس في كلام العرب ص ٤٩-٥٠، ومقاييس اللغة ٥ / ٢٥٨، وشرح الرضي على الكافية ٣ / ٤١٥.

(٧) ينظر ليس في كلام العرب ص ٥٠.

[١٦] ومِمَّا تذكره كتبُ غريب الحديث، وكتب اللغة شاهداً لهذا الاستعمال قولُ رجُلٍ للحسنِ رضي الله عنه: (أيُدالِكُ الرَّجُلُ امْرأتَهُ ؟ قال: نَعَمْ، إذا كَانَ مُلْفَجاً)(١)، وقول الراجز:

جَارِيَةٌ شَبَّتْ شَبَاباً عُسْلُجَا
في حِجْرِ مَنْ لَمْ يَكُ عَنْهَا مُلْفَجَا(٢)

٢ / ٢: التناوب بين صِيَغِ اسمِ المفعول:

٢ / ٢ / ١: مجيء اسم المفعول من الثلاثي (مَفْعُول) في موضع اسم المفعول من الرباعي (مُفْعَل)

[١٧] قول النبيِّ ﷺ: (خَيرُ المَالِ سِكَّةٌ مَأبُورةٌ، أَوْ مُهْرَةٌ مَأمُورةٌ)(٣).

[١٨] قول أنس رضي الله عنه: (مرَّ النبيُّ ﷺ بِتَمْرَةٍ مَسقُوطَةٍ)(٤).

استدلَّ أبو الفتح ابن جنِّي بالشاهد الحديثي الأوَّل على مجيء اسم المفعول من الثلاثي (مأمورة)، في موضع اسم المفعول من الرباعي (مُؤْمَرَة)(٥)، إذ هو من الفعل (آمَرَ) بمعنى كَثَّرَ(٦) قال ابن جنِّي: « وكان يجب أن يُقالَ: (مُؤمَرة)؛ لأنَّه من: آمَرَهَا اللهُ، لكنَّه أتْبَعَها قولَه: مأبورة ... وقد قالوا أيضاً: أمَرَهَا الله، مقصوراً خفيفاً بوزن عَمَرَها اللهُ، فيكون (مأمورة) على هذا من هذا، ولا تكون مُلحَقَةً بمأبورة »(٧).

(١) ينظر غريب الحديث لأبي عبيد ٤ / ٤٥٩، ومقاييس اللغة ٥ / ٢٥٩، والفائق ١ / ٤٣٧، وغريب الحديث لابن الجوزي ٢ / ٣٢٦، ولسان العرب (لفج) ٢ / ٣٥٨، ويدالك: يماطل، ينظر المصدر السابق.

(٢) الرجز بلا نسبة في جمهرة اللغة ١ / ٤٨٨، ومقاييس اللغة ٥ / ٢٥٩، ولسان العرب (لفج) ٢ / ٣٥٨.

(٣) بلفظ قريب في مسند أحمد ٢٥ / ١٧٣، وسنن البيهقي الكبرى ١٠ / ١٠٩. قال الألباني: ضعيف، ينظر صحيح وضعيف الجامع الصغير وزياداته ص ٤٢٩.

(٤) صحيح البخاري ٣ / ٧١، وبرواية « إِنِّي لأَنقَلِبُ إِلَى أَهْلِي فَأَجِدُ التَّمْرَةَ سَاقِطَةً عَلَى فِرَاشِي »، في مسند أحمد ١٣ / ٥٢٣، وصحيح مسلم ٢ / ٧٥١.

(٥) ينظر المحتسب ٢ / ١٦.

(٦) ينظر مختار الصحاح ص ٢٠.

(٧) المحتسب ٢ / ١٦. وينظر تفسير الطبري ١٦ / ٤٠٣، والجامع لأحكام القرآن ١٠ / ٢٣٣.

واستدلَّ ابن مالك بالشاهد الحديثي الآخر على مجيء (مَسقُوطَةٌ) في موضع (مُسقَطَةٌ)(١)، قال: ((ولا فِعْلَ له، ونظيرُه: (مَرقُوق) بمعنى (مُرَقٌّ)، أي: (مُسترَقٌّ) ... ومِثلُهُ (مَفْؤُود) أي: جَبانٌ، ولا فِعْلَ له»(٢)، على أنَّ مِنَ العلماء مَنْ حَمَلَهَا على غيرِ هذا المَحمَل، فقد ذكروا في توجيهها أقوالاً أخرى هي:

- (مَسْقُوطَة) بمعنى ساقِطَة(٣)، أي: مِنْ مجيء اسم المفعول في موضع اسم الفاعل، على نحو ما وُجِّهَ به (مَسْتُوراً) في قوله تعالى: ﴿**حِجَابًا مَّسْتُورًا**﴾(٤)، أي: (ساترا)، وقوله تعالى: ﴿**إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًّا**﴾(٥) أي: آتياً(٦).

- (مَسْقُوطَة) بمعنى ذاتِ سُقُوط، على النَّسَب الإضافي(٧).

- (مَسْقُوطَة) مِنِ الإسْقاط، نحو: أحَمَّهُ اللهُ، فهو مَحْمُومٌ(٨).

والتوجيه الأخير يَدفَعُ قولَ ابنِ مالك: إنَّ (مسقوطة) لا فِعْلَ لها، ويُبقِي على القول بأنَّ (مَسْقَوطَة) في موضع (مُسْقَطَة)؛ لقوله فيه: إنها من الرباعي (الإسقاط)، كالمَحمُوم الواقع موقعَ (المُحَمِّ)؛ لأنه من الرباعي في قوله: أَحَمَّهُ اللهُ.

٢ / ٣: التناوب بين صيغة المصدر واسم المفعول:

[١٩] قول النبيِّ ﷺ: (العَائِدُ في هِبَتِه كالعَائدِ في قَيْئِه)(٩).

استدلَّ بالشاهد الحديثيِّ أبو عليٍّ الفارسيُّ، وابنُ جنِّي على مجيء المصدر

(١) ينظر شواهد التوضيح ص ٢٥٤.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) ينظر تاج العروس: ١٩/ ٣٦٩. ويُؤيِّدُ هذا الروايةُ الأخرى للحديث في مُسنَد أحمد، وصحيح مسلم. تُنظَر الحاشية رقم (٧٢).

(٤) سورة الإسراء من الآية ٤٥.

(٥) سورة مريم من الآية ٦١

(٦) ينظر فتح الباري ٤/ ٢٩٤.

(٧) ينظر تاج العروس ١٩/ ٣٦٩.

(٨) ينظر المصدر السابق.

(٩) صحيح مسلم ٣/ ١٢٤١، وبلفظ قريب في صحيح البخاري ٩/ ٣٥.